الدولة الفاشلة في إفريقيا جنوب الصحراء بمنظور الأمن الإنساني والدولي دراسة في المفاهيم والمؤشرات

أ. حسن عبد الحليم محمد(*) أ.د. محمود أبو العينين(**)

• **مُلخص:**

عرفت العقود الثلاث الماضية منذ نهاية الحرب الباردة ارتفاع ظاهرة "الدول الفاشلة". وقد بدأ هذا الاتجاه منذ تسعينيات القرن العشرين، عندما تفشت ظاهرة العنف الداخلي، أو الصراعات الداخلية المسلحة على نطاق واسع في إفريقيا جنوب الصحراء منذرة بحالة من "الفوضى العالمية الجديدة"، ذلك أنه لم يعد على حد تعبير الدبلوماسي البريطاني "ديفيد هاناي Hannay David" غياب الاستقرار الإقليمي، في أشكال مختلفة من النزاعات المسلحة، إلى جانب المعضلات الأخرى كالمديونية، الجوع، والفقر والتخلف، سوى مؤشرات دالة على حالة من الفشل التي أصبحت تتميز بها الكثير من الدول الإفريقية. وباتت تقدم من طرف بعض الجهات الدولية–على أنها مشاكل طبيعية وداخلية أو مشاكل أصيلة وخاصة بالقارة الإفريقية.

إن فشل الدول الإفريقية الواحدة تلو الأخرى، على مستوى إفريقيا جنوب الصحراء منذ نهاية الحرب الباردة من الصومال إلى سيراليون ومن السودان إلى زمبابوي، يرجع بدرجة كبيرة إلى عوامل وأسباب متعددة، ومتراكبة داخلية، وخارجية، ارتبطت بمعطيات البيئة الدولية في تلك الظرفية من عمر النظام العالمي.

المؤسسات الدولية المتخصصة صنفت أغلب الدول الإفريقية بالدول الفاشلة أو غيرها من التسميات التي تهدف جميعها إلى الإشارة إلى تلك الدول التي تظل تتخبط في أصناف مختلفة من الأزمات – بدليل أنها من يتصدر في كل مرة قائمة الدول الفاشلة التي تعدها مجلة السياسة الخارجية Foreign Policy وصندوق دعم السلام Fund For Peace. وقامت القوى الدولية والجهات المانحة الدولية بتوظيف هذه الصفة على جل الدول الإفريقية التي تعاني من الاضطرابات والمشاكل؟ ولماذا أصبحت بعض الجهات الدولية وفي مقدمتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تعتبرها خطراً محدقاً، يهدد الاستقرار في العالم؟

الكلمات الدالة :الدولة– السيادة– الدولة الفاشلة– التدخل الدولي الإنساني– المسؤولية المشتركة.

(*) باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد كلية الدراسات الإفريقية العليا– جامعة القاهرة

(**) أستاذ العلوم السياسية بكلية الدراسات الإفريقية العليا– جامعة القاهرة

الدولة الفاشلة في إفريقيا جنوب الصحراء بمنظور الأمن الإنساني والدولي دراسة في المفاهيم والمؤشرات

- **Abstract:**

From the perspective of human and international security

Study in concepts and indicators

The three decades since the end of the Cold War have seen the rise of the phenomenon of "failed states". This trend began in the nineties of the twentieth century, when the phenomenon of internal violence, or internal armed conflicts, spread on a large scale in sub-Saharan Africa, portending a state of "new global chaos", since, in the words of British diplomat " David", it is no longer Hannay David.

The lack of regional stability, in various forms of armed conflicts, along with other dilemmas such as indebtedness, hunger, poverty and underdevelopment, are indicative of the state of failure that has become characteristic of many African countries, and is presented by some international bodies - as natural and internal problems or problems inherent to the African continent.

The failure of African countries, one hill and the other, at the level of sub-Saharan Africa since the end of the Cold War, from Somalia to Sierra Leone and from Sudan to Zimbabwe, is largely due to multiple factors and causes, and overlapping internal and external, linked to the data of the international environment in that circumstance of the life of the world system.

610
مجلة الدراسات الإفريقية

- **مقدمة:**

رغم التغيرات التي طرأت على نموذج الدولة الوستفالي، فلا زالت المفردة الرئيسية في خطاب العلاقات الدولية هي الدولة، حيث تمثل 200 دولة من سان مارتان حتى الصين – القاعدة التي يرتكز عليها النظام الدولي، وحتى التقدم الذي حققته المؤسسات الدولية، لا يعد في الواقع إلا الوجه الآخر لتلك الظاهرة، التي ما فتأت تترسخ، حيث انتقل العالم من 85 دولة عام 1950 إلى 192 دولة عام 2000، غير أن فشل عدد كبير من هذه الدول في القيام بأدنى وظائفها المتعاقد عليها مع المجتمعات، أدى لظهور مفهوم الدولة الفاشلة.[1]

ظاهرة الدولة الفاشلة أصبحت أكثر تعقيداً ، في ظل الاقتراب الغربي من تلك الظاهرة المنتشرة في إفريقيا في ظل ظروف العولمة السياسية والاقتصادية التي باتت تتحكم في سير العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، وفقاً لتقرير صدر في 30 سبتمبر 2000 لمجموعة العمل حول الدول الفاشلة، كان هناك ما يقارب من 114 دولة فاشلة، تم إحصاؤها بين عامي 1955، 1998.

الظروف التاريخية وطبيعة تأسيس دولة ما بعد الاستعمار، في إفريقيا كانت لها كبير الأثر في التأسيس للدولة الفاشلة في إفريقيا، فإن الوضع الذي آل إليه واقع الاقتصاد العالمي بعد نهاية الحرب الباردة، والذي تميزه الليبرالية العالمية الجديدة، واقتصاديات السوق والمشروطيات الاقتصادية والسياسية، التي استولت على إحدى الوظائف الخاصة بالدولة والمتمثلة في تحديد البدائل السياسية التي توجه لإيجاد حلول للمسائل الاقتصادية الداخلية، وتحت ضربات المؤسسات المالية الدولية، حيث كانت الوصفات العلاجية التي قدمها صندوق النقد الدولي مجحفة للغاية، تلك العمليات لم تكن لتمر دون ظهور العديد من المشكلات الناتجة عن حالات من الفقر والتهميش،

(1) كنزة مغيش، "الدولة الهشة أم وضعية الهشاشة؟ قراءة في إشكالية بناء الدولة في إفريقيا"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد (08)، العدد (01)، باتنة، سيرست للنشر، جوان 2019، ص224.

الدولة الفاشلة في إفريقيا جنوب الصحراء بمنظور الأمن الإنساني والدولي دراسة في المفاهيم والمؤشرات

والفساد، والتخلي عن دولة الرفاهة أو عن الرعاية، بجانب قيامها بتهميش بعض الجماعات والأقاليم البعيدة عن المركز، دافعة بذلك لتأجيج الصراعات المسلحة الداخلية، بين الجماعات على أسس عرقية أو إثنية أو ثقافية، أو جهوية، أو في مواجهة الدولة الفاشلة، وفساد الحكام، ارتكبت خلالها جرائم إنسانية جماعية، في انتهاك للقانون الدولي، خَلَّفت وراؤها مآسي على المستوى الإنساني، بل دفع بعض الفصائل للمطالبة بالانفصال، وحق تقرير المصير، وصلت لحد انهيار الدولة والتفتيت إلى كيانات تحتاج للرعاية.

ويشكل الأمن البشري في القارة الإفريقية أحد أهم تحدياتها الداخلية والإقليمية والدولية، حيث أسهمت هشاشة بعض دول الإقليم، وفشل البعض الأخر، وشح مواردها، وتدهور بيئتها، في حالة من عدم الاستقرار السياسي، وفي تبلور مشهد إقليمي يتسم بالصراعات العنيفة داخل دول الإقليم، وبالحروب بين الدول، مما أسهم في تكريس مظاهر انعدام الأمن على المستوى الإنساني على خلفية تصاعد العنف، والحركات الانفصالية، والنزوح الجماعي للسكان.

ولقد كانت لمظاهر انعدام الأمن على المستوى الإنساني، والأسباب التي تهدد أسباب الحياة البشرية في هذا الإقليم، بسبب الصراعات، والإرهاب، والقرصنة التي هي من صنع الإنسان، بجانب الكوارث الطبيعية مثل الجفاف والفيضانات، في هذا الإقليم، أصداؤها الواسعة على المستوى الدولي، في إطار التدخل الدولي لأسباب إنسانية– أو في إطار المسئولية المشتركة.(1)

تهدف الدراسة إلي دراسة في المفاهيم المرتبطة بهشاشة الدولة الافريقية والأجندة التدخلية الدولية التي ساهمت بشكل أو بآخر في تغيير المفاهيم والأدوار.

تقسيمات الدراسة:

---

(1) جيلبرت خادياجالا، **شرق إفريقيا: الأمن وإرث الهشاشة** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2009)، ص11.

612 مجلة الدراسات الإفريقية

سيتم تقسيم هذه الورقة البحثية إلي مبحثين رئيسيين هما:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المطلب الأول: الدولة الفاشلة في إفريقيا: المفاهيم والأبعاد

المطلب الثاني: الدولة الفاشلة في إفريقيا: المؤشرات والاقتراب الدولي

المبحث الثاني: الدول الفاشلة وشرعنه التدخل الدولي

المطلب الأول: الدولة الفاشلة في شرق إفريقيا: التوظيف السياسي الدولي

المطلب الثاني: السيادة كمسئولية أمام مسئولية الحماية الدولية

المبحث الأول
الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

أصبحت أغلب الدول الإفريقية توصف بالدول الفاشلة أو الدول المنهارة أ وغيرها من المسميات التي تهدف جميعها إلي الإشارة إلي تلك الدول التي تظل تتخبط في أصناف مختلفة من الأزمات، والدول الإفريقية تتصدر في كل مرة قائمة الدول الفاشلة التي تعدها مجلة السياسية الخارجية Foreign Policy، وصندوق دعم السلام Fund Peace.

ولذلك أصبح من الضروري تدقيق هذا المصطلح، ولما لا إعادة النظر فيه وتأصيله إن أمكن. وإعادة النظر أيضا في المعايير أو الأسباب التي تم توظيفها لتحديد من الدول الإفريقية يدخل تحت طائلة هذا التصنيف. ثم ما الهدف من تعميم هذه الصفة على جل الدول الإفريقية التي تعاني من الاضطرابات والمشاكل؟ [1]

لذلك حظيت إفريقيا جنوب الصحراء في أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001، بأهمية بالغة بالنسبة للقوى الدولية الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي

(1) د. غازلي عبد الحليم، **ظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا، بين العجز المحلي والاستغلال الخارجي، دراسة حالة الصومال**، ص15.

الدولة الفاشلة في إفريقيا جنوب الصحراء بمنظور الأمن الإنساني والدولي دراسة في المفاهيم والمؤشرات

تعتبرها خطراً محدقاً، يهدد أمنها بل والأمن والسلم في العالم، وذلك نتيجة التخوف من هجمات إرهابية تتخذ من أراضيها منطلقاً لها، وهو ما دفع معظم الدول الغربية إلى تغيير نظرتها لمصالحها الخارجية بشكل كبير، وإعادة تقييم الدور المحتمل لعدد من الدول الإفريقية. وهكذا، نشر البيت الأبيض في سبتمبر 2002 إستراتيجيته الأمنية الجديدة "إستراتيجية الأمن القومي" حيث شدد فيها على أن المناطق الفقيرة مثل إفريقيا جنوب الصحراء تمثل تهديداً لأمن الولايات المتحدة. وأن "ما ينجم من تهديد من قبل الدول الفاشلة هو أكبر بكثير من تهديد الدول الكبرى المنافسة لها". بعد ذلك بعام، نشر الاتحاد الأوروبي إستراتيجيته الأمنية الخاصة التي تتبنى إلى حد كبير نفس التقييم الأمريكي للوضع في قارة إفريقيا، حيث جاء في إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن لسنة 2003 أن الدول الفاشلة هي " ظاهرة مقلقة".(1)

بناءاً على هذه المعطيات بدأت ترد بعض التصريحات التي تصب كلها في اتجاه التحسيس بخطورة تجاهل الأوضاع القائمة في بعض الدول الفاشلة حيث يقول "جاك شيراك "Jacques Chirac" الرئيس الفرنسي السابق مخاطبا الدول الكبرى "أنه يتوجب عليها العمل على احتواء الخطر الذي ينبعث من الدول الفاشلة".

مثل هذه الملاحظات تجعل من المجدي التفكير فيما إذا كانت حركية العلاقات الدولية قد عادت إلى ما كانت عليه خلال الحرب الباردة. زيادة التركيز على الأمن والمسائل الأمنية ذات الصلة بإفريقيا يذكر بفترة الحرب الباردة، حيث اعتبرت إفريقيا خلال هذه الفترة ذات أهمية بالغة ألمن كل من القوتين العظميين،حيث بات يعتقد أن إفريقيا جنوب الصحراء أصبحت أكثر أهمية بالنسبة للأمن العالمي مما كانت عليه خلال الحرب الباردة. ويرجع ذلك إلى أنه أصبح ينظر إلى أن التهديد الرئيسي للولايات المتحدة يأتي من الإرهابيين الذين يتحصنون في الدول الضعيفة والفاشلة في جميع أنحاء العالم بما في ذلك إفريقيا جنوب الصحراء. وهذا يعني أننا بصدد معضلة أمنية خاصة بسبب ارتفاع مخاطر الاضطرابات الداخلية والصراعات العنيفة داخل العديد من الدول الإفريقية.

---

(1) John Yoo. «Fixing Failed States. » **California Law Review**. Vol. 99, n° 95, 2011, p

614 مجلة الدراسات الإفريقية

المطلب الأول
الدولة الفاشلة في إفريقيا المفاهيم والأبعاد

الدولة الفاشلة "Failed State " أو الهشة Frig أو المنهارة The state of skulls أو غيرها من المفاهيم المرتبطة، تنطوي تلك المفاهيم على نوعين من النقائص كما يؤكده "جون برنارد فيرون Jean-Bernard Veron" أولها: أن هذه المفاهيم تركز بالدرجة الأولى على نموذج "ماكس فيبر Max Weber المتعلق بتنظيم المهام المناطق بالدولة الحديثة، ولكن حتى وإن كان هذا النموذج إلى حد كبير هو الأكثر شيوعاَ. ثانيها: التركيز أثناء تحيل هذه الظاهرة على وضع معين لدولة ما في وقت معين، مع خطر التقليل من شأن المسار التاريخي للظاهرة، الذي أدى بهذا البلد إلي ذلك الوضع، وبالتالي إهمال جانب مهم من البحث المتمثل في العناصر المؤثرة التي تقف وراء هذه الظاهرة، وبهذا الشكل.

تدخل في هذا السياق المقالة التي كتبها كل من "هلمان وراتنر" والتي أبرزا من خلالها وبجلاء، المقاربة الغربية لهذه الظاهرة في دول العالم الثالث، وبالأخص في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء. هذه المقاربة قائمة في الأساس على فكرة أن غياب حكومة فعالة في هذه الدول هو السبب في وقوعها في الفشل، وبالتالي عجزها عن أداء وظائفها. هذا ما يقودهما إلى نتيجة لا تقل خطورة عن الأولى، وهي أن على المجتمع الدولي– مؤسسات كانت أو دوال أن يشكل البديل أمام عجز هذه الدول. البديل في هذه الحالة لا يدخل تحت مظلة الدعم أو المساعدة التي تقدم عادة للدول التي تتقطع بها السبل، ولكن البديل هنا ببساطة، هو إحلال الدول الكبرى المهيمنة على النظام العالمي محل الدول الإفريقية ولعب الدور الذي كان من المفترض أن تؤديه. وهو إشارة واضحة إلى إعادة إحياء نظام "الوصاية" conservatorship الدولية أو لنسمه الاستعمار الجديد.

أولاً: المعنى الاصطلاحي للدولة الفاشلة

عرف مصطلح "الدولة الفاشلة" أول استخدام له في البحوث الأكاديمية في بداية سنوات 1990، حيث جاء أو استخدام لمفهوم الدولة الفاشلة سنة 1993، في مقال

الدولة الفاشلة في إفريقيا جنوب الصحراء بمنظور الأمن الإنساني والدولي دراسة في المفاهيم والمؤشرات

نشره كل من "جيرالد هيلمان، وستيفن راتنر Gerald Helman & Steven Ratner" في مجلة السياسة الخارجية.(1)

يشير مصطلح "الدولة الفاشلة" حسب "هلمان وراتنر" إلي فكرة الدولة الضعيفة التي أصبحت عاجزة عن تحمل مسؤولياتها تجاه مواطنيها، كذا مسؤولياتها كعض وفي الجماعة الدولية، إلا أن الباحثين مع ذلك ظلوا يختلفون حول إيجاد تعريف دقيق له.

ويصف هذا المصطلح عادة الدول التي تعتبر ذات سيادة، ولكنها لم تعد قادرة على الحفاظ على نفسها كوحدة سياسية واقتصادية قابلة للحياة، بعد أن أصبحت غير قابلة للحكم تنقصها الشرعية في نظر شعوبها والمجتمع الدولي على حد سواء، وهي أيضا غير قادرة على أداء وظائفها المحلية أو الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي (بسبب انهيار سلطة الحكومة المركزية فيها).

ثانياً: الدولة الفاشلة: الاقتراب الإنساني، الأمني، الوظيفي

بدأ تداول هذا المفهوم في الدوائر الأكاديمية، ودوائر صنع القرار مع نهاية الحرب الباردة، وخاصة بعد استخدام الإدارة الأمريكية لهذا المفهوم في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون لوصف بعض الدول التي لم تعد قادرة على ممارسة وظائفها الرئيسية، خاصة الأمنية منها، والتي أصبح ينظر إليها باعتبارها تمثل خطورة على الأمن والسلم الدوليين، وفي هذا الإطار نورد بعض التعريفات التالية:

1- **يعرفها "مايكل ايجناتييف"**: الدولة الفاشلة بأنها الدولة التي تفقد فيها الحكومة المركزية احتكارها لحق استخدام العنف المشروع على سائر إقليمها.

2- **يعرفها "ويليام زرمتان"**: على أنها الحالة التي تضحى فيها الدولة عاجزة عن أداء وظائفها، نتيجة انهيار أو تفكك هياكل الدولة، وفقدانها لشرعيتها، مع انهيار القوانين، والنظام السياسي بأكمله.(1)

---

(1) Gerald B. Helman , (eds.), «Saving Failed States», **Foreign Policy**, No.. 89, Winter 1992, P.93.

616
مجلة الدراسات الإفريقية

ثالثاً: أعراض الدولة الفاشلة

من المهم أن ندرك أن فشل الدولة هي حالة تتميز بالتنوع، حيث تتخذ الدولة الفاشلة أشكالاً عديدة ومختلفة، إلا أنه يمكن مع ذلك، التعرف عليها من خلال مجموعة من الأعراض، والتي تشمل من بين ما تشمله، الحروب الأهلية، الفساد، الانهيار الاقتصادي، البنية التحتية الفقيرة، تفشي الفقر، السيادة الضئيلة أو المعدومة للقانون، وعدم السيطرة على كل الأرضي التابعة لها، عدم الاستقرار السياسي، بالإضافة إلى التعبئة العرقية المدمرة التي تشكل عادة ميزة رئيسية في إفريقيا.[2]

لقد اهتمت أدبيات العلوم السياسية والعلاقات الدولية بتحديد سبب توقف الدولة عن أداء وظائفها الأساسية. وقد وصفت الدول التي تفشل في تلبية الحد الأدنى من هذه المعايير، وبخاصة عجزها عن حماية مواطنيها من أي عدوان داخلي كان أ وخارجي؛ على أنها ضعيفة Weak، هشة fragile، أو ضعيفة الأداء Poorly performing. وقد وصفت الدول ذات الأوضاع الأكثر حرجا بأنها فاشلة failed وقد تصل حدة فشلها إلى درجة الانهيار التام collapse. من ناحية أخرى، يركز باحثون آخرون أمثال "فرانسيس فوكوياما Fukuyama Francis" على الصلة القائمة بين الدولة الفاشلة والأثر الذي تحدثه على محيطها الخارجي، حيث يتعمد فوكوياما الربط بين فشل الدولة من جهة والاستقرار الإقليمي والدولي من جهة أخرى. وعليه، فهو يحمل الدولة الفاشلة مسؤولية ما يقع من أزمات إنسانية، وموجات للهجرة والنزاعات بمختلف أشكالها.[3] في هذه المناطق من العالم. فضلا عن أن الدول الفاشلة هي في نظره أهم مصدر للمشاكل الخطيرة التي تواجه النظام الدولي اليوم مثل الفقر والإرهاب والاتجار بالمخدرات.

---

(1) د. عبد العزيز لزهر، "الدولة الفاشلة: مفهوم جديد في تحليل السياسة المقارنة"، **مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد (3)، العدد، سبتمبر 2020، ص187.

(2) د. غازلي عبد الحليم، "ظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا، بين العجز المحلي والاستغلال الخارجي، دراسة حالة الصومال"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، المجلد (6)، العدد (2)، ص18.

(3) **نفسه**، ص19.

الدولة الفاشلة في إفريقيا جنوب الصحراء بمنظور الأمن الإنساني والدولي دراسة في المفاهيم والمؤشرات

وعلى الرغم من تعدد واختلاف المحاولات الرامية إلى وضع تعريف للظاهرة، فهناك إجماع على بعض النقاط الأساسية في جل الدراسات الأكاديمية. ذلك أن جميعها يتفق حول وجود ثالث محاور رئيسية يدور حولها موضوع الهشاشة وهي:

1- فشل الدولة في بسط سلطتها على كامل التراب الوطني، وهذا بعد أن أصبحت تتعرض لمنافسة شديدة من قبل جماعات عرقية أو حركات مسلحة تبسط هيمنتها على أجزاء واسعة من إقليم الدولة.

2- عدم قدرة الحكومة المركزية على تأمين حدودها من الاختراقات الخارجية سواء حدودها البرية أم مياهها الإقليمية أم مجالها الجوي.

3- عجزها عن توفير الخدمات لشعوبها وحمايتها من العنف الممارس ضدها أو توفير الخدمات الأساسية لكل المواطنين من دون تمييز وتلبية حاجياتهم الأساسية.

4- فقدانها النسبي أو الكلي للشرعية، وهو أمر يحدث عندما تعجز الدولة عن الحصول على اعتراف بشرعيتها من شرائح كبيرة من مواطنيها أو من المجتمع الدولي على حد سواء.

5- تنامي الانقسامات المجتمعية، والحركات الانفصالية، أو تصاعد الصراعات الداخلية على أساس هويات "العرق- الدين- اللغة" المهددة لوحدتها الوطنية.

هذا، وتصبح وظائف الدولة أكثر عرضة للانهيار في فترات الانتقال السياسي والاقتصادي، وفترات عدم الاستقرار السياسي الشديد، وفترات إعادة البناء السياسي وبناء الدولة في البلدان المتضررة من الصراعات، وفي المراحل الأولى من تكوين الدولة. وهي كلها مراحل تاريخية عرفتها جل الدول الإفريقية بعد نهاية الحقبة الاستعمارية، أو غداة الانقلابات العسكرية التي حفلت بها المنطقة طيلة فترة الحرب الباردة ولا تزال. وقد يؤدي سوء إدارة هذه المراحل الحساسة التي تأزمت مع عملية التحول القسري لأنظمة الحكم وما ترتب عنه من آثار سلبية في أدائها، إلى بروز

618
مجلة الدراسات الإفريقية

أقصى مظاهر هشاشة الدولة. الصراعات والأنظمة الاستبدادية التي تمارس القمع الجماعي والمنهجي وانتهاكات حقوق الإنسان ضد فئات معينة من السكان.[1]

المطلب الثاني

الدولة الفاشلة في إفريقيا: المؤشرات والاقتراب الدولي

منذ نهاية الحرب الباردة، بدأت عملية التحرير الاقتصادي تحل محل "اقتصاد الريع" في إفريقيا والسياسات الحمائية الصناعية والزراعية في عصر الحرب الباردة. هذه العملية لم تكن لتمر دون ظهور العديد من المشاكل على مستوى أداء الدولة الإفريقية الأكثر ضعفا، والأقرب إلى الانهيار بسبب تناقص الموارد المالية التي كانت تجنيها بعض الأنظمة خلال الحرب الباردة من القوى الكبرى، لدعم سياسات الولاء. هذا الواقع أدى بشكل مباشر إلى فقدان قادة هذه الدول السيطرة على المناطق التي كانت موالية للنظام، وكان ولاؤها مضمونا طيلة الفترة الماضية من خلال الإغداق على زعمائها لضمان مساندتهم. بالمثل، فقد وجد القادة الأفارقة أنه أصبح من الصعب أيضا بناء اقتصاد قوى أ والممارسة الديمقراطية التي يفترض أن تسير جنبا إلى جنب مع الليبرالية الجديدة. وفي المحصلة ازداد السخط الشعبي في هذه الدول وأدى بها اليأس في أحسن الأحوال إلى الانتفاض، وإلى اللجوء إلى استخدام القوة والعصيان المسلح في أسوئها.

تعد إذن ظاهرة الدول الفاشلة أو المنهارة في إفريقيا جنوب الصحراء، نتيجة طبيعية للظروف التاريخية التي نشأت فيها هذه الدول بعد استقلالها والسياق الدولي الذي غلبت عليه تفاصيل الحرب الباردة، حيث كانت ميدانا خصبا للحرب غير المباشرة بين الدولتين العظميين آنذاك وضحية لآلة العولمة المدمرة لمثل هذه الدول الضعيفة منذ استقلالها عن المستعمر.

---

(1) التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009، "التغلب على الهشاشة في إفريقيا– صياغة نهج أوروبي جديد"، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، المعهد الجامعي الأوروبي، سان دومينيكو دي فيسولي، حقوق الطبع والنشر "المجتمعات الأوروبية عام 2009، على الرابط:
http://ec. Euroba.eu/europa.eu/europeaid/what/development-policiers

الدولة الفاشلة في إفريقيا جنوب الصحراء بمنظور الأمن الإنساني والدولي دراسة في المفاهيم والمؤشرات

كما أن الأمر ينطبق أيضا على الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، حيث لم تكن هذه العوامل أيضا أمرا غير متوقع، وهذا إذا أخذنا في عين الاعتبار الظروف الدولية الحرجة التي ترجع بشكل كبير إلى ما عرف في حينه بالمشروطية السياسية والاقتصادية، التي تمثلت أساسا في عزوف الدول الكبرى عن الاستعانة بالخدمات التي تعودت الدول الإفريقية تقديمها مقابل الدعم الذي كانت تتلقاه منها أثناء الحرب الباردة. وهو ما جعلها تفقد من أهميتها الإستراتيجية وتسمح للدول الغربية من جهة أخرى بتبني موقف المتعفف الممتنع عن التورط في الأزمات الإفريقية المتصاعدة والمتزايدة. كان من بين تبعات السياسة المنتهجة من قبل الدول الكبرى، انهيار ما تبقى من البنى السياسية والاقتصادية الإفريقية تحت ضربات المؤسسات المالية الدولية، حيث كانت الوصفات العلاجية التي كان صندوق النقد الدولي يقدمها لهذه الدول من أجل الخروج من أزماتها، مجحفة للغاية. وعوض أن تجد حلولا تقي اقتصادياتها من الانهيار، أسهمت على العكس من ذلك في تأزم الأوضاع ودفعها نحو الهاوية.(1)

أولاً : مؤشرات ودلالات الهشاشة في إفريقيا

إن الرؤية السائدة منذ سنوات هي وجود ارتباط قوي بين الدول الإفريقية والهشاشة، لا سيما أن 21 دولة من الدول الثلاثين الأكثر هشاشة في مؤتمر الدول الهشة لعام 2019 تقع في القارة الإفريقية.

1- المؤشرات الصادرة من مؤسسة (صندوق السلام):

اهتمت مؤسسة "صندوق السلام- إحدى أهم المؤسسات العالمية العاملة في مجال تشخيص المشاكل ودراستها، والبحث عن الأساليب التي تساعد على حلها، منذ مطلع التسعينيات، بوضع معايير لتقييم (الصراعات) التي يشهدها العالم. وأصدرت في عام 2005 باستخدام معطيات هذا الإطار، ما سمته (مؤشر الدول الفاشلة Failed State Index) الذي توالت إصدارته سنوياً.

---

(1) غازلي عبد الحليم، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 28-29.

620 مجلة الدراسات الإفريقية

صدرت النسخة الخامسة عشر من المؤشر في عام 2019، وغيرت فيه تسمية الدول (الفاشلة) إلي (الهشة) ليصبح عنوان التقرير (مؤشر الدول الهشة Fragil States Index) وشمل التقرير 178 دولة بتفاوت درجاتها، ومع ذلك، فإن موريشيوس مثال واضح على أن إفريقيا أيضاَ موطن لبعض أكثر الدول استقراراً في العالم.

وقد جاءت في مؤشرات عام 2019 في المرتبة العشرين على مستوى العالم، قبل رواندا التي جاءت في المرتبة الـ 29، ولم تفصلها إلا نقطة واحدة عن الولايات المتحدة الأمريكية، في حين جاءت كينيا في المركز الـ 61 عالمياً. هذا النجاح الاقتصادي لموريشيوس يدعمه عنصر حاسم يتجاوز الاقتصاد اليسير إلي طبيعة الحكم الديمقراطي المستقر وسيادة القانون والأمن.

2- نتائج التقييم

حدد المؤشر 12 مستوى من الهشاشة، جاءت 59 دولة بمقتضاها ضمن المستويات الستة الأولى التي يسجل فيها أدنى مستوى للهشاشة، وأدرجت الدول المتبقية 119 ضمن المستويات الستة التي سجلت أعلى درجات الهشاشة.

صنفت الدول في المؤشر على أساس إجمالي الدرجة التي حصلت عليها كل دولة بعد تقييمها باستخدام جميع المؤشرات، وتراوح قيمة المؤشر لمختلف الدول بين صفر و120، وأوضح التصنيف ذلك من طريق توصيف الدول على النحو الآتي:

- **الدول (القابلة للاستدامة Sustainable):** قيمة المؤشر فيها بين 0- 30.
- **الدول (المستقرة Stable):** قيمة المؤشر فيها تزيد عن 30- 60.
- **الدول (المهددة Warning):** قيمة المؤشر فيها (تزيد عن 60- 90).
- **الدول (المستنفرة Alert):** قيمة المؤشر فيها (تزيد عن 90- 120).

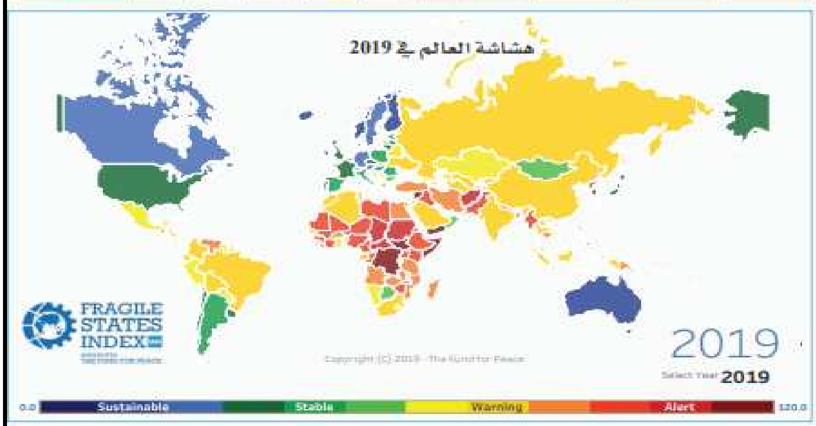

الدولة الفاشلة في إفريقيا جنوب الصحراء بمنظور الأمن الإنساني والدولي دراسة في المفاهيم والمؤشرات

جدول رقم (1)

معايير ومؤشر الدول الهشة– خريطة رقم (1) – توزيع الدول الهشة عالمياً

تقسيمات مؤشر الدول الهشّة											
الدول القابلة للاستدامة Sustainable			الدول المستقرّة Stable			الدول المهدّدة Warning			الدول المستنفرة Alert		
حصيلة قياس المؤشر: إجمالي قياس المؤشرات الاثني عشر											
10	20	30	40	50	60	70	80	90	100	110	120
🟦	🟦	🟦	🟩	🟩	🟩	🟨	🟧	🟧	🟥	🟥	🟥

هشاشة العالم في 2019
FRAGILE STATES INDEX
2019
Copyright (C) 2019 - The Fund for Peace
Select Year 2019
0.0
Sustainable
Stable
Warning
Alert
120.0

المصدر: www.imctc.org

شمل تقرير الدول الهشة لعام 2019 – 178 دولة، وحدد مفهوم الدول الهشة بأنها: الدول التي تعاني أزمات داخلية وخارجية على جميع الصعد، وتغلغل الفساد السياسي والمالي في أنظمتها، وتشترك جميعها في تفشي متلازمة الفقر والبطالة والفساد، وفقدان الأمن على الرغم من اختلاف ظروف كل حالة.

وجاءت النتائج كالأتي:

يعتمد (مؤشر الدول الهشة) على منهج واضح استقاه من مصادر المعلومات الغزيرة المتنوعة والموثوقة، ويهدف إلي بيان أسباب هشاشة الدول عبر (أربعة) محاور تضمنت (12) مؤشراً مختلفاً تستخدم لتحديد مدى ضعف الحالات، **وتشمل هذه المؤشرات:**

- حقوق الإنسان.
- الخدمات العامة.

مجلة الدراسات الإفريقية 622

- الضغوط الديمغرافية.
- اللاجئين.
- المشردين داخلياً.[1]
- الأمن والاستقرار.

جدول (2)

ترتيب الدول الفاشلة على مستوى العالم (المؤشرات الصادرة في 2019)

الدولة	الترتيب عالمياً	المؤشر
الجمهورية اليمنية	1	113.5
جمهورية الصومال الفيدرالية	2	112.3
جمهورية تشاد	7	108.5
جمهورية السودان	8	108.0
جمهورية أفغانستان الإسلامية	9	105.0
جمهورية غينيا	11	99.4
جمهورية نيجيريا الاتحادية	14	98.5
جمهورية النيجر	18	96.2
جمهورية غينيا بيساو	19	95.5
جمهورية أوغندا	20	95.3
جمهورية مالي	21	94.5
جمهورية باكستان الإسلامية	23	94.2
دولة ليبيا	28	92.2
جمهورية ساحل العاج	29	92.1
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	31	90.1
جمهورية مصر العربية	34	88.4
جمهورية بنغلاديش الشعبية	36	87.7
جمهورية توغو	38	87.4
جمهورية سيراليون	39	86.8
جمهورية جيبوتي	43	85.1

الدولة	الترتيب عالمياً	المؤشر
الجمهورية اللبنانية	44	85.0
جمهورية بوركينا فاسو	47	83.9
جمهورية جامبيا الإسلامية	47	83.9
جمهورية القمر المتحدة	56	81.7
الجمهورية التركية	59	80.3
جمهورية السنغال	66	77.2
المملكة الأردنية الهاشمية	69	75.9
جمهورية بنين	75	73.6
المملكة المغربية	78	73.0
جمهورية الجابون	92	70.5
المملكة العربية السعودية	93	70.4
الجمهورية التونسية	95	70.1
جمهورية المالديف	96	69.8
مملكة البحرين	113	63.8
ماليزيا	119	60.5
بروناي دار السلام	124	57.5
دولة الكويت	130	53.2
سلطنة عمان	133	50.0
دولة قطر	141	45.4
الإمارات العربية المتحدة	149	40.1

المصدر: www.imctc. Org

(1) التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب– الإدارة العامة للتخطيط والتنسيق، **تقارير خاصة حول مؤشر الدول الهشة**، رقم (10)، فبراير 2020. على الرابط: www.imctc.Org

الدولة الفاشلة في إفريقيا جنوب الصحراء بمنظور الأمن الإنساني والدولي دراسة في المفاهيم والمؤشرات

- ارتفاع مرتبة أي دولة في قائمة تصنيف المؤشر يعني ضعفها وهشاشتها، كلما ارتفعت المرتبة كانت الدولة أكثر عرضة للخطر.

ثالثاً: محاور تقييم هشاشة الدولة ومؤشراتها الرئيسية:

محاور تقييم هشاشة الدول ومؤشراتها الرئيسة

محاور تقييم هشاشة الدول ومؤشراتها الرئيسة
1 التماسك Cohesion
الأجهزة الأمنية Security Apparatus.
فئات النُّخَب Factionalized Elites.
شكوى الفئات Group Grievance.
2 الاقتصاد Econmic
الانحدار الاقتصادي Economic Decline.
التنمية المتفاوتة Uneven Development.
هجرة العقول Human Flight & Brain Drain.
3 السياسة Politics
شرعية الدَّولة State Legitimacy.
الخِدْمات العامَّة Public Services.
حقوق الإنسان وسَير القانون
Human Rights & Rule of Law.
4 المجتمع والقضايا العامة Socil & Cross-Cutting
الضغوط الديموغرافية Demographic Pressures.
اللاجئون والنازحون من الداخل
Refugees & IDPS.
التدخُّل الخارجي External Intervention.

المصدر: www.imctc.org

ويمكن أن نستخلص من ذلك:

إن وضعية الهشاشة هي وضعية مركبة لا يمكن فيها تبني مقاربة موحدة، فهناك العديد من الاختلافات بين الدول الهشة، فهشاشة الدولة تتأتى من عوامل أخرى غير تلك المعروفة، والمتعلقة بالفقر، انعدام الأمن، الصراعات، والفساد مما يؤكد Ivan Briscoe، حيث يمكن لهذه الدول أن تكون غنية بالموارد أو فقيرة، مستوى نمو اقتصادي مرتفع أو منخفض، قد تبدأ الهشاشة بصراع مسلح عنيف، وقد تكون نتيجة لمسار من التآكل في مشروعية السلطة.(1)

---

(1) كنزة مغيش، **مرجع سبق ذكره**، ص242.

624 مجلة الدراسات الإفريقية

المبحث الثاني

الدول الفاشلة في إفريقيا: شرعنه التدخل الدولي

تعد إذن ظاهرة الدول الفاشلة أو المنهارة في إفريقيا جنوب الصحراء، نتيجة طبيعية للظروف التاريخية التي نشأت فيها هذه الدول بعد استقلالها والسياق الدولي الذي غلبت عليه تفاصيل الحرب الباردة، حيث كانت ميدانا خصبا للحرب غير المباشرة بين الدولتين العظميين آنذاك. وضحية آلة العولمة المدمرة لمثل هذه الدول الضعيفة منذ استقلالها عن المستعمر.

نظرة الدول الكبرى للدول الفاشلة كمصدر لعدم الاستقرار والفوضى العالمية إلى جانب أن فشل الدول وانهيارها يمثل جزءاً هاماً في حركية العلاقات الدولية، إلا أنه كان أيضاً مصدر للتوجس والريبة. وإذا كان التيار المثالي في الدول الغربية ينظر إلى انهيار الدول على أنه تهديد للأمن البشري، فان أتباع التيار الواقعي بالمقابل قلقون أكثر حول تأثيرات هذا الانهيار أ والفشل على "التوازن الدولي"، بل باتوا يعُدونه من أكبر الأخطار المحدقة والمهددة لأمنهم واستقرارهم.[1]

أولا: نظرة القوى الكبرى في النظام العالمي للدولة الهشة في إفريقيا

إلى جانب أن فشل الدول أو انهيارها يمثل جزءا هاما في حركية العالقات الدولية، إلا أنه كان أيضا مصدرا للتوجس والريبة، وفي هذا الإطار من المهم تسجيل المواقف الدولية من خلال تقسيم هذا المبحث الي مطلبين رئيسيين هما:

المطلب الأول: الدولة الفاشلة في إفريقيا: التوظيف السياسي الدولي

المطلب الثاني: الدول الفاشلة بين معضلة السيادة ومسئولية الحماية الدولية

(1) د. غازلي عبد الحليم، **مرجع سبق ذكره**، ص30.

الدولة الفاشلة في إفريقيا جنوب الصحراء بمنظور الأمن الإنساني والدولي دراسة في المفاهيم والمؤشرات

المطلب الأول

الدولة الفاشلة في إفريقيا: التوظيف السياسي الدولي

شهدت أروقة الأمم المتحدة في سنوات التسعينات نقاشا يدور في معظمه حول الحاجة إلى التدخل في هذه الدول التي ثبت فشلها بدعوى "الأمن الإنساني"، لم يتوقف هذا النقاش عند هذا الحد، حيث تحول مع نهاية هذه العشرية إلى خطاب صريح يسعى إلى تسويق فكرة أن انهيار هذه الدول قد يكون له أثر سلبي على سياسات القوى الغربية واستقرارها. لذلك كان ظهور هذا المفهوم قد سبق بكثير هجمات 11 سبتمبر 2001، حيث كان صانع السياسة الخارجية الأمريكية قد بدأ فعلا في توظيف هذا المفهوم.(1)

ولكن هجمات 11 سبتمبر كان لها الأثر الكبير في بروز مفهوم "الدول الفاشلة" في مقدمة المصالح الأمنية الأمريكية، التي أصبحت ترى في الدول الفاشلة ملاذا آمنا للإرهاب الدولي وقواعد ينطلق منها لاستهداف المصالح الأمريكية.

إذا كان التيار المثالي في أمريكا والغرب تنظر إلي انهيار الدولة باعتباره تهديد للأمن البشري، فإن أتباع التيار الواقعي بالمقابل تنظر الولايات المتحدة، ومعها الدول الغربية، بأن الواقع الإفريقي، وما يقع فيه من أزمات وحروب لا تعد وكونها مشاكل إفريقية بحتة، وأنه لا دخل لمعطيات البيئة الدولية، ولا مسؤولية لها فيما يقع في إفريقيا، ومثل هذا الطرح ينفي بالتالي كل مسؤولية لهذه الدول عما تتخبط فيه الدول الإفريقية اليوم من أزمات.

تدخل في هذا السياق المقالة التي كتبها كل من "**هلمان وراتنر**"والتي أبرزا من خلالها وبجلاء، المقاربة التي يرتكز عليها تحليل الدول الغربية لهذه الظاهرة في دول العالم الثالث، وبالأخص في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء. هذه المقاربة قائمة في الأساس على فكرة أن غياب حكومة فعالة في هذه الدول هو السبب في وقوعها في

---

(1) **نفسه**، ص23.

626
مجلة الدراسات الإفريقية

الفشل وبالتالي عجزها عن أداء وظائفها. هذا ما يقودهما إلى نتيجة لا تقل خطورة عن الأولى وهي أن على المجتمع الدولي –مؤسسات كانت أو دوال – أن يشكل البديل أمام عجز هذه الدول. البديل في هذه الحالة لا يدخل تحت مظلة الدعم والمساعدة التي تقدم عادة للدول التي تتقطع بها السبل.[1] ولكن البديل هنا ببساطة، هو التدخل الدولي بأشكال وذرائع متعددة باعتبار أن الدول الفاشلة تمثل الأنظمة "غير الطبيعية" أو"الناقصة" التي هي غير عقلانية، عنيفة وهمجية. وهذا يعني ببساطة أن "فشل الدولة" يحدث بسبب وجود "مرض خطير" أو"اضطراب عقلي أو جسدي"، وتمر بحالة صدمة جماعية trauma mass خطيرة ينبغي معالجتها عبر تدخل واسع النطاق، حيث أصبح جل التنظير المتعلق بظاهرة الدول الفاشلة يصب في اتجاه تكليف المجتمع الدولي بمهمة إنقاذ هذه الدول وشعوبها من خطر الفوضى والعنف. هذا الإنقاذ الذي يتخذ التدخل العسكري، والإدارة الدولية أهم أشكاله.

أولاً: التدخل الدولي الإنساني

شهدت العقود الأخيرة من القرن الماضي بدءاً من حرب انفصال بيافرا عن نيجيريا (1967–1970) فظائع إنسانية جماعية، وجد المجتمع الدولي نفسه عاجزاً عن مواجهتها كلياً أو جزئياً، وعاد مفهوم "التدخل لاعتبارات إنسانية" إلي الواجهة في هذه الأثناء على يد كل من أستاذ القانون الدولي في جامعة باريس "ماري وبتاتي"، والطبيب ورجل السياسة وأحد مؤسسي منظمة "أطباء بلا حدود" برنارد كوشنير اللذين نشرا في عام 1987 كتاباً بعنوان "**الحق في التدخل: هل ندعهم يموتون**".

وقد حظيت أعمال المؤتمر الذي عُقد بعنوان "**القانون والأخلاق الإنسانية**"، وأطلق فيه بتاتي وكوشنير مصطلح "الحق في التدخل" أو "**واجب التدخل**" بقدر كبير من اهتمام الحكومة الفرنسية، وتتمثل الفكرة الأساسية في التعبير الجديد "**الحق في التدخل**" بأن السيادة الإقليمية للدول لا تمثل عقبة أمام مساعدة أناس في خطر، وأن السكان المتضررين من النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية لهم الحق في المساعدة الإنسانية.

(1) **نفسه**، ص ص 24–25.

الدولة الفاشلة في إفريقيا جنوب الصحراء بمنظور الأمن الإنساني والدولي دراسة في المفاهيم والمؤشرات

إذا كان التدخل الدولي الإنساني هو اعتداء غير مقبول على السيادة، ولكن كيف نستجيب للإبادة الجماعية في رواندا، والتطهير العرقي في كوسوفو- فهذه الحرب حسب تعبير رئيس الوزراء البريطاني "توني بلير" ليست حرب من أجل الأرض، وإنما هي حرب القيم والأخلاق.(1)

أصبح الاهتمام بالفرد على الساحة الدولية يحتل مكانة مهمة، أما على الصعيد الخارجي فأصبح هناك تراجع ملحوظ عن المفهوم الجامد للسيادة وما يرتبط به من مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهذا ما يطرح العديد من الإشكاليات حول مدى مشروعية التدخل وموقع السيادة الوطنية من ذلك إن مسائل حقوق الإنسان من صميم الاختصاص الداخلي للدول، إذ المادة 7/2 من الميثاق الأمم المتحدة تحرم التدخل في الشؤون الداخلية، وإن ميثاق الأمم المتحدة لم يحدد واجبات تلتزم الدول بتنفيذها اتجاه مسائل حقوق الإنسان ولم ينص على عقوبات صريحة في حالة انتهاكها.(2)

ثانياً: ماهية التدخل الإنساني

يمكن إيجاز بعض التعريفات التي تختص بتعريف التدخل الإنساني فيما يلي:

1) - يرى أنطوان روجي Rougie Antoine: بأن التدخل الإنساني هو: العمل العسكري الذي تلجأ إليه دولة أو مجموعة دول ضد حكومة دولة أجنبية، وذلك بهدف وقف الأفعال التي تتنافى مع القوانين الإنسانية، والتي تلجأ إليها أو تسمح باللجوء إليها هذه الدولة ضد الأفراد. وفق هذا التعريف فإن التدخل الإنساني هو مباشرة العمل العسكري ضد الدولة التي تنتهك حقوق الإنسان.

---

(1) International Commission on Intervention and State Sovereignty (ICISS), The Responsibility to Protect, **International Development Research Center**, Ottawa, 2001, P.VII, available at: http://www.iciss.ca/pdf/Commission-Report.pdf.

(2) جمال بن مرار، "التدخل الإنساني وإشكالية السيادة" ،**جريدة العلوم الاجتماعية**، المجلد (7)، العدد (1)، 2020، ص 341.

628
مجلة الدراسات الإفريقية

2) – أما سيان مورفي Murphy Sean فيعرف التدخل بأنه: استخدام القوة العسكرية من قبل دولة أو مجموعة دول ضد دولة أخرى، ليس بهدف الدفاع عن النفس، بل بهدف منع انتهاكات حقوق الإنسان. ويشير إلى استخدام القوة في العالقات الدولية لوقف الانتهاكات ضد حقوق الإنسان.

3) – يرى إيجيد إرنتز Arntz Egide أن التدخل الإنساني هو قيام دولة أو مجموعة دول بالتدخل في شؤون دولة أخرى انتهكت حقوق الإنسان أثناء ممارستها لسيادتها، سواء كان ذلك بإجراءات تضر وتؤثر على دولة أخرى، أو بالمزايدة في القسوة وعدم العدالة مما يعد وصمة عار في حضارتنا، ومن ثم فحق التدخل يمارس قانونًا لأن حق الإنسانية والمجتمع الإنساني يعلو على حق السيادة واستقلال الدول، ويشير التعريف إلى نقطة مهمة: إذ أصبح التدخل باسم حماية حقوق الإنسان بمثابة استثناء من مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية بمقتضى السيادة الوطنية.

وما يستخلص من التعاريف السابقة هو ما يلي:

- التدخل الإنساني هو الذي يستخدم القوة في العالقات الدولية من أجل الدفاع عن القيم الإنسانية والأخلاقية. يعتبر التدخل الإنساني استثناءا آخر يُضاف إلى استثناء الدفاع الشرعي عن النفس فيما يخص استخدام القوة بطريقة قانونية وشرعية في العالقات الدولية.
- التدخل الإنساني هو الوسيلة لضمان حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.[1]

ثالثاً: العلاقة بين التدخل الدولي الإنساني والسيادة الإقليمية للدولة

إن جوهر الأمن الإنساني هو الفرد بدل الدولة، ويعرف بول هينيبير Paul Heinbecker – سفير كندا لدى الأمم المتحدة عام 2000– الأمن الإنساني بأنه:

(1) جمال بن مرار، التدخل الدولي وإشكالية السيادة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 342–343.

الدولة الفاشلة في إفريقيا جنوب الصحراء بمنظور الأمن الإنساني والدولي دراسة في المفاهيم والمؤشرات

الأمن الذي يركز على الأفراد والمجتمعات بدلاً من الدول، كما أنه يركز على مصادر التهديد العسكرية وغير العسكرية، إذ يعد أمن وبقاء الأفراد جزءاً مكملاً لتحقيق الأمن العالمي.

هذا التعريف يركز على أن جوهر الأمن الإنساني هو الفرد، وربط أمن الفرد بالأمن العالمي، لأن أحداث ما بعد الحرب الباردة بيّنت بأن غياب أمن الفرد في دولة معينة يمكن أن ينتقل تهديدهُ إلى دول أخرى في أشكال مختلفة كالهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة، والمخدرات، والجماعات المتطرفة، وكما أن هذا التعريف يركز على الأمن الإنساني الذي يعتبر ركيزة أساسية لضمان أمن الدولة الوطنية.

في تعرف "محبوب الحق" – عالم الاقتصاد باكستاني– بأن الأمن الإنساني يعني أمن الإنسان بدلاً من أمن الأرض، وأمن الأفراد بدلاً من أمن الأمم، والأمن من خلال التنمية وليس من خلال الأسلحة، وهو أمن الأفراد في كل مكان في منازلهم، وفي وظائفهم.(1)

1- **أسبقية الأمن الإنساني:** هناك علاقة تكاملية، لأن ما ينبغي التأكيد عليه، هو أن الأمن الإنساني، لم يأت ليحل محل الأمن الوطني، وإنما هو مكمل له، لكن فمن الضروري ألا ننظر إلي أمن الدولة إلا من خلال أمن الأفراد في المقام الأول.

2- **السيادة الوطنية وإعادة النظر فيها:** إعادة النظر في مفهوم السيادة بهدف تقديم تعريف جديد، أو مضمون جديد يتناسب مع متغيرات البيئة الدولية، والقواعد والآليات التي تحكمها، ويرى أنه من الأفضل الانتقال إلي ما يسمى بمفهوم الحكم في مرحلة ما بعد السيادة، أو السيادة المقيدة، والسيادة النسبية، أو السيادة الدولية.(2)

---

(1) **المرجع السابق**،ص347.

(2) جمال منصر، التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية– دراسة في المفهوم والظاهرة، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية– فرع العلاقات الدولية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010–2011، ص51.

630 مجلة الدراسات الإفريقية

المطلب الثاني

الدول الفاشلة بين معضلة السيادة ومسئولية الحماية الدولية

ظهرت مسؤولية الحماية في أواخر أيلول/سبتمبر 2001، حين كان الدخان لا يزال يتصاعد من أنقاض مركز التجارة العالمي، كانت بالفعل غير ذات صلة بالنسبة للذين يرسمون السياسة من الأمريكيين والأوروبيين. وقد انتقل شغلهم الشاغل من حماية المدنيين في البلاد الأخرى إلى حماية المدنيين في بلادهم.[1] ويمكن القول في الواقع إنِ تخصيص الموارد العسكرية المتزايد لـ "الحرب على الإرهاب"، والمناقشات "الإنسانية" الارتجاعية ex post facto للحرب في العراق، قوضت مفهوم "التدخل الإنساني".

وعلى الرغم من هذا الأمر، فإن مسؤولية الحماية لا تزال قيد المناقشة في الأمم المتحدة، وكذلك في الكتابات الأكاديمية. ويقسم "مكفارلين"، و" ثيلكينغ"، و"فايس" مناقشة "التدخل الإنساني" إلى "ثلاث مجموعات متميزة من الآراء". فالمعارضون هم أولئك الذين يرون في الفكرة عودة إلى ممارسات شبه استعمارية تقسم العالم إلى عالم متحضر وآخر غير متحضر. والمشككون لا يرون أن المناقشة ستحل "المشاكل الأساسية للإرادة السياسية غير الكافية". والمتفائلون يرون في مسؤولية الحماية خطوة واقعية وأساسية باتجاه "إجماع عملي". وكثيرون يأملون أن تكون مسؤولية الحماية في الواقع حلاً جديداً فمسؤولية الحماية تقدم وعداً على نحو فعال لأضعف الناس في العالم: فهي تعدهم بأن المجتمع الدولي سوف يتدخل لحمايتهم عندما تخذلهم حكوماتهم.[2]

---

(1)- Michael Ignatieff, "Whatever happened to responsibility to protect?", National post, 10 December 2008., available at: http://www.nationalpost.com/story.htm1?id-1054758 (last visited 12 December 2008).

(2) إيف ماسينغهام، التدخل العسكري لأغراض إنسانية: هل تعزز عقيدة مسؤولية الحماية– مشروعية استخدام القوة لأغراض إنسانية؟، **المجلة الدولية للصليب الأحمر**، المجلد 91، العدد 876، ديسمبر/كانون الأول، 2009، ص159.

الدولة الفاشلة في إفريقيا جنوب الصحراء بمنظور الأمن الإنساني والدولي دراسة في المفاهيم والمؤشرات

تهدف فكرة "**واجب التدخل**" إلي خلق نوع من الالتزام الأخلاقي على كل دولة بتقديم يد العون للسكان ضحايا الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، ونظرية "الحق في التدخل أو واجب التدخل الإنساني مختلفة قليلاً عن نظرية "التدخل لدواع إنسانية" لأنها لا تنصرف فقط إلي التدخل العسكري، بل تشمل حرية وصول المساعدات الإنسانية لضحايا النزاعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية. فلا تستبعد النظرية الجديدة التدخل العسكري، بعد موافقة مجلس الأمن على عملية عسكرية مسلحة على حد قول "بتاتي".

دول الشمال هي صاحبة تلك النظريات الجديدة في العلاقات الدولية. أما دول الجنوب فهي رافضة أي تدخل دولي يمكن أن يذهب بها التي التجارب المريرة التي عانتها خلال الحقبة الاستعمارية، ولكنها تناقض نفسها في الكثير من الحالات، فيكون غالباً التدخل الدولي بموجب طلب من الدولة ذاتها، بعد أن تفقد السيطرة على الموقف تماماً!

أولا: مسؤولية الحماية الدولية: النشأة والأبعاد الدولية

المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان بدأت تخرج تدريجياً من الاختصاص الداخلي للدول بداً من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان1948، وما تفرع عنه من مواثيق واتفاقيات دولية أخرى خاصة بحقوق الإنسان، ونتج عنه ما يسمى "بتدويل مسائل حقوق الإنسان" أي الانتقال بمسائل حقوق الإنسان من الاختصاص الداخلي للدول إلى الاختصاص الدولي، وبالتالي لم تعد الدول قادرة على الاحتجاج بالاختصاص الداخلي فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان، لأنه أصبح من حق المنظمات والهيئات الدولية، إثارة المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان في الدول ومراقبتها ومعاقبة من ينتهك القواعد، وبالتالي أصبحت الدول في موضع مساءلة اتجاه قضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، وإلى عقوبات دولية في حالة ثبوت إساءتها لحقوق الإنسان.

1- المفهوم: مسؤولية الحماية هي نهج جديد لحماية السكان (المدنيين) من الفظائع الجماعية، ويملي هذا المبدأ المتنامي، بالإشارة إلي ما تضمنته الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة عام 2005، أنَّ مبدأ "عدم التدخل في الشؤون

632
مجلة الدراسات الإفريقية

الداخلية للدول" أصبح يخضع لمسؤولية الحماية الدولية، عندما تكون دولة ما غير راغبة في حماية مواطنيها، أو غير قادرة على حمايتهم من الخسائر في الأرواح فعلية أو مرتقبة على نطاق واسع مع نية إبادة جماعية أو بدونها، أو "تطهير عرقي" واسع النطاق.

ويمكن القول باختصار أن مفهوم "مسؤولية الحماية" لا يعد وكونه قاعدة دولية أخلاقية أ وسياسية، تستند للقانون الدولي النافذ، وهو لا يمثل استثناء على كل من مبدأ سيادة الدولة ومبدأ حظر استخدام القوة أو مبدأ حظر التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهي مبادئ راسخة في ميثاق الأمم المتحدة. ولا يخول هذا المفهوم صلاحيات جديدة لمجلس الأمن، ومعه أو من دونه يمكن استخدام القوة العسكرية لغاية حماية السكان المدنيين شريطة موافقة مجلس الأمن.[1]

وتؤكد عالمية حقوق الإنسان أنه بمجرد انضمام الدولة إلى المنظمة الدولية أصبحوا ملزمين بمبدأ عالمية حقوق الإنسان الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

2- مسؤولية الحماية: من مؤتمر القمة الدولي 2005: للأهداف الإنمائية للألفية: ظهر مصطلح "**مسؤولية الحماية**" (R to P) إلي الوجود في تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول (CIISE) الذي صدر في كانون الأول/ ديسمبر 2001[2]، والذي خلص إلي استبدال مصطلح "الحق في التدخل" أو "واجب التدخل" بمصطلح مثير للجدل ومحل للخلاف وهو"مسؤولية الحماية"، وبررت ذلك بالقول: إن مصطلح "مسؤولية الحماية" يركز الانتباه على الحاجات الإنسانية للذين

(1) محمد علوان، **مرجع سبق ذكره**، ص30.

(2) جاء إنشاء هذه اللجنة المستقلة بمبادرة من الحكومة الكندية عام 2000، وضمت خبراء دوليون برئاسة مشتركة بين غارث إيفانز من استراليا، ومحمد سحنون من الجزائر، انظر تقرير اللجنة: مسؤولية الحماية: تقرير اللجنة المعنية بالتدخل وسيادة الدول، مركز أبحاث التنمية الدولية، كندا، كانون الأول، ديسمبر 2001.

الدولة الفاشلة في إفريقيا جنوب الصحراء بمنظور الأمن الإنساني والدولي دراسة في المفاهيم والمؤشرات

يلتمسون الحماية أو المساعدة أو يحتاجون إليها، وحظي اقتراح اللجنة بتأييد دولي واسع من قبل المنظمات غير الحكومية التي سرعان ما تجمعت لهذه الغاية في تحالف دولي هو"التحالف الدولي لمسؤولية الحماية (The International Coalition For Responsibility).

وأشار "الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير" الذي شكله الأمين العام للأمم المتحدة حينئذ كوفي أنان، في تقريره "نحو عالم أكثر أمناً: مسؤوليتنا المشتركة الصادرة في كانون الأول/ ديسمبر 2004، إلي مسؤولية الحماية بوصفها مبدأ مستجد يتمثل بوجود مسؤولية جماعية للمجتمع الدولي عن الحماية، يمارسها مجلس الأمن الذي يأذن بالتدخل العسكري ملاذاً أخيراً عند حدوث إبادة جماعية أو عمليات قتل واسعة النطاق. أو حدوث تطهير عرقي أو انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، حال ثبوت أن الحكومات ذات السيادة عاجزة عن منعها أو غير راغبة في منعها، أو متورطة فيها.(1)

وقد مثل تقرير اللجنة المعنية بالتدخل وسيادة الدول وتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير مادة للمناقشة في مؤتمر القمة العالمي، أحد أكبر اجتماعات رؤساء الدول، والحكومات الذي أُقيم في بنيويورك عام 2005.

وكرست الوثيقة الختامية للمؤتمر التي اعتمدها أكثر من مائة وخمسين رئيس دولة وحكومة بمسؤولية كل دولة عن حماية السكان من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والتطهير العرقي.

وهذه هي المرة الأولى التي يشار فيها إلى "مسؤولية الحماية" في صك دولي، وبإجماع رؤساء الدول والحكومات الحضور، وتجري الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام 2009 حوارات سنوية منتظمة حول "مسؤولية الحماية"، ويعرض الأمين العام

---

(1) محمد علوان، مسؤولية الحماية: إعادة إحياء التدخل الإنساني، **سياسات عربية**، العدد (23)، تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، ص26.

634
مجلة الدراسات الإفريقية

للأمم المتحدة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة تقارير سنوية حول هذا المبدأ، وصدر التقرير الأول منها في عام 2009.[1]

ثانياً: المعايير العالمية لمسؤولية الحماية الدولية

طرح مفهوم"مسئولية الحماية الدولية" كنهج دولي جديد لحماية السكان من الفظائع الجماعية. وبالتأكيد، فإن الاعتقاد بأن وضع حد لأعمال الإبادة الجماعية والتطهير العرقي واسع النطاق والخسائر الفادحة في الأرواح هو في متناول المجتمع الدولي، وفق النظام العالمي الجديد[2]، ووجوب التدخل الدولي لوقف تدهور الأوضاع الإنسانية.وبذلك يرى بعض المحللين أن انتصار الفكر الليبرالي حرر القيود التي الموجودة سابقاً في المجتمع ثنائي القطبية.

التدخل العسكري الدولي لأغراض إنسانية هو جزء أساسي (على الرغم من أنه تدبير الملاذ الأخير من مسؤولية رد الفعل. وتقوم مسؤولية الحماية على إدراك أن الحفاظ على النظام الدولي يتم بصورة أفضل من خلال عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. ومع ذلك، فمسؤولية الحماية تشكك بهذا المبدأ بقدر ما تقَّر بأن احترام السيادة دائماً ينطوي على مجازفة المشاركة أحياناً في المآسي الإنسانية أي أن مسؤولية الحماية تتبنى وجهة نظر السيادة التي تؤكد بصفتها المميزة المحددة القدرة على توفير الحماية بدلاً من السيطرة الإقليمية،ويصف "فايس" مسؤولية الحماية بأنها تضيف ميزة رابعة، أي "احترام حقوق الإنسان"، إلى خصائص صلح "وستفاليا" الثلاث لدولة ذات سيادة: الإقليم، والسلطة، والسكان.، وعى نحو متوقع، فإن الأمر يخلق تعارضاً بين ما يصنفه "شسترمان" بأنه "الاعتقاد بعدالة حرب تشن ضد عدو عديم الأخلاق والمبدأ الناشئ بعدم التدخل كنتيجة منطقية لسيادة الدول.، وهذا التعارض هو ما يجعل تحليل

---

(1) **نفسه**.

(2) إيف ماسينغهام، "التدخل العسكري لأغراض إنسانية: هل تعزز عقيدة مسؤولية الحماية مشروعية استخدام القوة لأغراض إنسانية"، **المجلة الدولية للصليب الأحمر**، المجلد (91)، العدد (876)، ديسمبر/كانون الأول 2009، ص157.

الدولة الفاشلة في إفريقيا جنوب الصحراء بمنظور الأمن الإنساني والدولي دراسة في المفاهيم والمؤشرات

مسؤولية الحماية مثيراً للاهتمام فكرياً وضرورياً من الناحية العملية. وتشمل هذه المسؤولية ثلاثة عناصر هي:

1- مسؤولية المنع.

2- مسؤولية رد الفعل.

3- مسؤولية إعادة البناء.

ينبغي أن يكون هناك، قائمة مقبولة عالمياً بمعايير من أجل التدخل العسكري، واقترحت اللجنة ستة معايير يمكن أن تكون وسيلة لسد الفجوة بين "البلاغة والواقع"، عندما يتعلق الأمر بمسؤولية رد الفعل، ويشار في ذلك بمعايير التدخل من أجل الحماية إلي:

المعيار الأول: القضية العادلة

وتملي مسؤولية الحماية أن التدخل العسكري يجب أن يقتصر على الحالات التالية:

أ- خسائر في الأرواح على نطاق واسع، فعلية أو مرتقبة، مع نية إبادة جماعية أو بدونها، وهي نتيجة إما عمل متعمد من الدولة، وإما إهمال منها أو عدم قدرة على العمل، أو حالة دولة مفككة.

ب- تطهير عرقي واسع النطاق، فعلي أو مرتقب، سواء نفذ عن طريق القتل أو الإبعاد القسري أو أعمال الترهيب أو الاغتصاب.(1)

المعيار الثاني: "السلطة المناسبة"

وهنا يشار إلي مسألة الهيئة التي ينبغي أن تأذن بالقيام بأي تدخل من هذا القبيل. وتخصص اللجنة فصلاً كاملاً لهذا المعيار الهام والمثير للجدل. وباختصار، فقد تم اقتراح ثلاث "سلطات مناسبة" مجلس الأمن – الجمعية العامة- والمنظمات الإقليمية. وتذكر اللجنة أن مجلس الأمن ينبغي أن يكون "نقطة الاتصال الأولى".

---

(1)- Thomas G. Weiss, **Military- Civilian Interactions: Humanitarian Crises and the Responsibility to Protect**, Rowman and Littlefield Publishers Inc., USA, 2005.P.199.

636
مجلة الدراسات الإفريقية

- **المعيار الثالث: النية السليمة**

وهذا يعني أن "الغرض الأساسي من التدخل يجب أن يكون وقف المعاناة الإنسانية أو منعها، وأن إسقاط النظام ليس سبباً مشروعاً لوضع العقيدة موضع التنفيذ.

- **المعيار الرابع: الملاذ الأخير**

ويعني أنه ينبغي عدم اللجوء إلي القوة إلا عندما يكون قد تم بحث "كل وسيلة من الوسائل الدبلوماسية وغير العسكرية للحيلولة دون حدوث الأزمة الإنسانية أو من أجل حلها بالطرق السلمية.

- **المعيار الخامس: الوسائل المتناسبة**

والتناسب هو مبدأ أساسي من مبادئ قانون اللجوء إلي القوة، وإدراجه في القائمة أمر مسلم به.

- **المعيار السادس: احتمالات نجاح معقولة**

وهذا يملي أن العمل العسكري لا يمكن تبريره، إلا إذا كانت حظوظ نجاحه معقولة. وتذكر اللجنة أن "التدخل العسكري لا يكون مبرراً إذا كانت الحماية الفعلية لا يمكن تحقيقها، أو إذا كان من المحتمل أن تكون عواقب الشروع بالتدخل أسوأ من عدم القيام بأي عمل على الإطلاق، والمسؤولية الأخيرة لمسؤولية الحماية هي مسؤولية إعادة البناء، إذ تعتبر استراتيجية ما بعد التدخل بأنها ذات أهمية قصوى.[1]

ثالثاً: مجلس الأمن: "مسؤولية الحماية"

لم تنشئ "مسؤولية الحماية" بالمعنى الواسع قاعدة قانونية جديدة، ولم يكن يدور في ذهن اللجنة التي جاءت بهذا المصطلح خلق هذه القاعدة، وكل ما كانت تطمح إليه هو توليد الشعور بوجود التزام أخلاقي وسياسي بتطبيق القواعد الموجودة فعلاً.

واعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار رقم (1674) في 28 نيسان/ أبريل عام 2006، بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة. ويتضمن القرار 1674، أول

(1) إيف ما سينغهام، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 161–162.

الدولة الفاشلة في إفريقيا جنوب الصحراء بمنظور الأمن الإنساني والدولي دراسة في المفاهيم والمؤشرات

إشارة رسمية من قبل مجلس الأمن إلي مسؤولية الحماية. ويؤكد القرار من جديد أحكام الفقرتين 138، 139، من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي، ويشير إلي استعداد مجلس الأمن للنظر في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، إذ يمكن أن تشكل الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية تهديداً للسلام والأمن الدوليين.

رابعاً: التدخل الدولي في ضوء مسؤولية الحماية الدولية

ظهرت فكرة الدولة القومية وحرمة إقليمها منذ صلح "وستفاليا" عام 1648، الذي أنهى حرب ثلاثين عاماً من الحرب الوحشية في أوروبا، والفرضية الأساسية هي أنَّ الحفاظ على النظام الدولي يتم بأفضل ما يكون باحترام مبدأ "عدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول الأخرى" ووجه بعض المفكرين إلى وجود تعارض بين مفهومي احترام المبادئ الأساسية للإنسانية، ومفهوم السيادة، مع أن بعض المنظرين يقرّون بأن السيادة واحترام الإنسانية وجهان لعملة واحدة.(1)

ثم جاء ميثاق الأمم المتحدة ليكرس عقيدة عدم التدخل في شؤون الدول، كقاعدة قانونية عالمية. وتنص المادة 2 الفقرة 1 من الميثاق – وتحظر المادة 2 الفقرة 4 التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة. وتذكر المادة 2- الفقرة 7 أن ليس في الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما.(2)

في الواقع فإن التدخل خلال عهد الحرب الباردة كان يوصف بأنه "يضطلع به دون خجل من أجل تعزيز أهداف إستراتيجية" على عكس الأهداف الإنسانية. ويخلص تحليل أجراه باحثون للجنة بشأن عشرة تدخلات بارزة في الفترة بين عامي 1945- 1990 إلي أن التبريرات الإنسانية كانت قوية للغاية في حالات كانت الدوافع الإنسانية

---

(1) إيف ماسينغهام، **مرجع سبق ذكره**، ص 166.

(2) **ميثاق الأمم المتحدة**، النظام الأساسي وقواعد المحكمة ووثائق آخرى، محكمة العدل الدولية، لاهاي 1978.

638
مجلة الدراسات الإفريقية

البحتة هي الأضعف، ومن ثم فإن فترة الحرب الباردة لم تفعل سوى القليل لتعزيز شرعية التدخل الإنساني.

كان التدخل العسكري الدولي في الكويت عام 1991، يؤكد قبول المجتمع الدولي بمبدأ إنهاء الصراعات من خلال "التدخل العسكري الإنساني"، على الرغم من أنه يلتفه بعض الغموض بسبب عدم تحديد الحالات، وغياب المعايير التي تستوجب التدخل الذي في الغالب يكون عسكرياً، ولم يكن هناك تقييد على استخدام القوة[1]، وأضحى مسار التحول عن الأمن الدولاتي سياق العولمة والاتجاه نحو الأمن المجتمعي أمراً واقعي.[2]

- **خاتمة:**

إذا كانت حركية العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة جاءت بزيادة التركيز على الأمن والمسائل الأمنية ذات الصلة بإفريقيا، حيث بات يُعتقد بأن إفريقيا جنوب الصحراء أصبحت أكثر أهمية بالنسبة للأمن العالمي مما كانت عليه خلال الحرب الباردة. ويرجع ذلك إلى أنه أصبح ينظر إلى أن التهديد الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية، يأتي من التنظيمات الإرهابية الذين يتحصنون في الدول الضعيفة والفاشلة في جميع أنحاء العالم بما في ذلك إفريقيا جنوب الصحراء. وهذا يعني أننا بصدد معضلة أمنية خاصة بسبب ارتفاع مخاطر الاضطرابات الداخلية والصراعات العنيفة داخل العديد من الدول الإفريقية.

يترتب على ما سبق، أن الدول الضعيفة في العالم أصبحت تشكل خلال وظيفيا وخطرا لها وللآخرين .وبالتالي، صار ينظر إلى إفريقيا بشكل متزايد على أنها تهديد

---

(1) **مجلة مسارات**، تطور مفهوم "التدخل العسكري الإنساني" إلى مسؤولية الحماية، تقارير، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، عدد مايو 2013، ص7.

(2) حنان عبد الرازق، "تأثير المأزق الأمني الإثني على الاستقرار الداخلي للدولة– دراسة النموذج الأسباني منذ عام 1936"، **أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، جامعة محمد خيضر– بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016–2017. ص أ.

الدولة الفاشلة في إفريقيا جنوب الصحراء بمنظور الأمن الإنساني والدولي دراسة في المفاهيم والمؤشرات

يجب احتواؤه. وفي هذا السياق تلاحظ "ريتا أبراهامسن Abrahamsen Rita أن الحوار والتفاعل الأمريكي مع إفريقيا الذي ظهر بعد نهاية الحرب الباردة حول كيفية تحقيق" التنمية وحقوق الإنسان، تحولا تدريجيا نح وحالة من التوجس والخطر والخوف والشعور بالتهديد، من وقوع أعمال عدائية قد تستهدف مصالحها، في ظل عجز دول المنطقة من أن تمنع حدوث ذلك.و انطلاقا مما سبق، نستنتج أن نظرة الولايات المتحدة ومعها الدول الغربية للواقع الإفريقي يصب في اتجاه التأكيد على أن ما يقع في القارة الإفريقية من أزمات وحروب لا تعد وكونها مشاكل إفريقية بحتة، وأنه لا دخل لهذه الدول والمسؤولية لها فيما يقع في المنطقة. ومثل هذا الطرح ينفي بالتالي كل مسؤولية لهذه الدول عما تتخبط فيه الدول الإفريقية اليوم من أزمات. وكما تمت مناقشته أعلاه، فان كل التصورات تقريباً تميل إلى تقديم سرد وصفي لظاهرة الدولة الفاشلة دون الإشارة إلى الظروف التاريخية والاجتماعية التي من خلالها وصلت سياسات الدول الإفريقية إلى هذه الحالة من الفشل.

640
مجلة الدراسات الإفريقية

- **قائمة المراجع:**

1- الوثائق:

1- التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009، "التغلب على الهشاشة في إفريقيا – صياغة نهج أوروبي جديد"، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، المعهد الجامعي الأوروبي، سان دومينيك ودي فيسولي، حقوق الطبع والنشر "المجتمعات الأوروبية عام 2009، على الرابط: http://ec. Euroba.eu/europa.eu/europeaid/what/development-policiers.

2- ميثاق الأمم المتحدة، النظام الأساسي وقواعد المحكمة ووثائق آخرى، محكمة العدل الدولية، لاهاي 1978.

2- الكتب:

1. التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب- الإدارة العامة للتخيط والتنسيق، تقارير خاصة حول مؤشر الدول الهشة، رقم (10)، فبراير www.imctc. Org.2020

2. جمال بن مرار، " التدخل الإنساني وإشكالية السيادة" ،جريدة العلوم الاجتماعية، المجلد (7) ، العدد (1)، 2020.

3. جمال منصر، التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية- دراسة في المفهوم والظاهرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية- فرع العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010-2011.

4. محمد علوان، مسؤولية الحماية: إعادة إحياء التدخل الإنساني، سياسات عربية، العدد (23)، تشرين الثاني/ نوفمبر 2016.

3-الرسائل العلمية:

1. حنان عبد الرازق، "تأثير المأزق الأمني الإثني على الاستقرار الداخلي للدولة- دراسة النموذج الأسباني منذ عام 1936"، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه

الدولة الفاشلة في إفريقيا جنوب الصحراء بمنظور الأمن الإنساني والدولي دراسة في المفاهيم والمؤشرات

العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016–2017.

2. كريمة كاية، العلاقات الأمريكية الأفريقية في النزاعات الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010–2011.

3. أسماء رسولي، مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية– فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر – باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010– 2011.

4- الدوريات:

1. ايف ما سينغهام، إيف، التدخل العسكري لأغراض إنسانية: هل تعزز عقيدة مسؤولية الحماية .. مشروعية **استخدام القوة لأغراض إنسانية، المجلة الدولية للصليب الأحمر، المجلد (91)، العدد (876)**، ديسمبر/ كانون الأول 2009.

2. جيلبرت خادياجالا، شرق إفريقيا: الأمن وإرث الهشاشة (أب وظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2009)

3. د. زينب عبد الله مكناش، (آخرون)، الأطماع الأمريكية في القارة الإفريقية، دراسة منشورة، المجلة السياسية الدولية.

4. د. عبد العزيز لزهر، " الدولة الفاشلة: مفهوم جديد في تحليل السياسة المقارنة"،مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، المجلد (3)، العدد ، سبتمبر 2020،

5. د. غازلي عبد الحليم، "ظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا، بين العجز المحلي والاستغلال الخارجي، دراسة حالة الصومال"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد (6)، العدد (2)،2014.

642
مجلة الدراسات الإفريقية

6. كنزة مغيش ، "الدولة الهشة أم وضعية الهشاشة؟ قراءة في إشكالية بناء الدولة في إفريقيا"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد (08)، العدد (01).

7. محمد علوان، مسؤولية الحماية: إعادة إحياء التدخل الإنساني، **مجلة سياسات عربية**، العدد (23)، تشرين الثاني/ نوفمبر 2016.

5- الدراسات المنشورة

1. باحثون في مؤتمر للجزيرة للدراسات: مصالح القارة الإفريقية في الشراكة العادلة مع القوى الدولية المتنافسة، التنافس الدولي في إفريقيا- دوافعه وأطرافه وأبعاده، 19 يوني و2021، على الرابط الالكتروني:

https://studies.aljazeera.net/ar/events/event-5071http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2003/09/article01.shtml

2. د. حمدي عبد الرحمن حسن، السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا من العزلة إلى الشراكة، 25 ديسمبر، 2013.https://www.afrigatenews.net/article

3. د. حمدي عبد الرحمن حسن، معضلات إفريقيا.. الانتقال المتعثر.. الإرهاب.. التدخل الخارجي، المستقبل للأبحاث المتقدمة،. على الرابط:

https://www.afrigatenews.net/article

4. د. سعد حقي توفيق، التنافس الدولي وضمان أمن النفط، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، ص15. على الرابط: C:/Users/VISION/Down

5. د. غازلي عبد الحليم، ظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا، بين العجز المحلي والاستغلال الخارجي، دراسة حالة الصومال.

6. د. محمود زكريا محمود، حول السياسة الأمريكية تجاه القرن الإفريقي، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الإستراتيجية، 24-2-2022، على الرابط الالكتروني:https://pharostudies.com/?p=9461

7. عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، السياسة الأمريكية الجديدة تجاه أفريقيا: "الفرص والتحديات"، 18 يناير 2014،على الرابط:www.afrigatenews.net

الدولة الفاشلة في إفريقيا جنوب الصحراء بمنظور الأمن الإنساني والدولي دراسة في المفاهيم والمؤشرات

8. علي حسين باكير، التنافس الدولي في إفريقيا.. الدوافع والأهداف والسيناريوهات المستقبلية، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط: Studies.aljezeera.net/ar/reports/2009/2011721143056640254.htm1

9. مجلة مسارات ، تطور مفهوم "التدخل العسكري الإنساني" الى مسؤولية الحماية، تقارير، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، عدد ماي و2013.

10. محمد الدابولي، "التواجد العسكري الأمريكي في إفريقيا .. دوافعه وتداعياته على استقرار دول القارة"، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، 17/11/2019، على الرابط:https://pharostudies.com/?p=2887

11. محمد الدابولي، التواجد العسكري الأمريكي في إفريقيا.. دوافعه وتداعياته على استقرار دول القارة، دراسة منشورة، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، 17-11-2019، على الرابط: https://pharostudies.com/?p=2887

12. منتدى التحالف لعلوم الدفاع، "الحضور العسكري للولايات المتحدة الأمريكية بإفريقيا" 13-12-2018، على الرابط الالكتروني:https://www.udefense.info/threads

13. موسى الزغبي، نهاية الحرب الباردة وإعادة فحص الأمن، على الرابط: http//www.dam.orgpolitic/03/indfrtoo1.htm1

14. نهال أحمد السيد، ترتيب الأوراق من جديد.. هل تتغير السياسة الأمنية الأمريكية تجاه إفريقيا في عهد بايدن؟، 22 فبراير 2021، دراسات، مركز المسبار للدراسات والبحوث، على الرابط: https://www.almesbar.net

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Helman ,Gerald B, (eds.), «Saving Failed States», Foreign Policy, No.. 89, Winter 1992, P.93.

2. A Democratic Leader on Foreign Policy, in Iraq and the Balkans,the new York times,23/8/2008,available at:

644
مجلة الدراسات الإفريقية

3. Facing Intensifying Crises, Biden Pledges Action to Address Economy and Pandemic,the new Yorktimes,14/1/2021,available at: https://cutt.us/4ukA-2020-WEB-1.PDF

4. Africa ,Office of the United State Trade Representative, https://ustr.gov/countries-regions/africal

5. global terrorism index2020, available at: http://www.nationalpost.com/story.htm1?id-1054758 (last visited 12 December 2008).

6. https://www.nytimes.com/2008/08/24/us/politics/24policy.html

httPS://WWW.piee.com/commentary/speeches-papers/what-washington-means-policy-reform

7. https://www.visionofhumanity.org/wp- Control/ uploads / uploads/2020/11/GTI

8. Internationsal Commission on Intervention and State Sovereignty (ICISS), The Responsibility to Protect, International Development Research Center,

9. John Williamson, What Washington Means by Policy Reform, Peterson Institute For International EcoAT:

10. John Yoo. «Fixing Failed States. » California Law Review. Vol. 99, n° 95, 2011, p

11. Kimberly Marten, «Russia's Back in Africa; is the Cold War Returning?», The Washington Quarterly, 42 (4), 2019,

12. Michael Ignatieff, " Whatever happened to responsibility to protect?", National post, 10 December 2008., available at:

13. moqatel.com/openshare/behoth/Siasia2/Karn- Afic/sec19.doc-cvt.htm

14. Ottawa, 2001, P.VII, available at: http://www.iciss.ca/pdf/Commission-Report.pdf.

الدولة الفاشلة في إفريقيا جنوب الصحراء بمنظور الأمن الإنساني والدولي دراسة في المفاهيم والمؤشرات

15. Slaughter, Anne Marie: International Relations, Principal Theories-Princeton University Press.

16. Weiss, Thomas G., Military- Civilian Interactions: Humanitarian Crises and the Responsibility to Protect, Rowman and Littlefield Publishers Inc., USA, 2005. P.199.

646
مجلة الدراسات الإفريقية